جدول رقم (٣)

توزيع الطاقة على فروع الاقتصاد ونسبتها المئوية[٦]

بآلاف الاطنان

السنة		١٩٧٠	١٩٧٥	١٩٧٧
نفط في خدمة الاقتصاد		٥٠,٢٠١,١	٦,٦٠٢,٤	٦,٩٩٨,٧
الكهرباء	الكميات	١,٧٤٠,٨	٢,٠٨٧٦,٣	٢,٢٦٧,٣
	نسبة مئوية	٪٣٣	٪٣١	٪٣٥
الصناعة	الكميات	١,١٢٢,٤	١,٤٢٤,١	١,٤٠٢,٥
	نسبة مئوية	٪٢٤	٪٢١,٥	٪١٩
زراعة ، مياه ، بناء	الكميات	٣١٣,٠	٣٦٨,٠	٤٥٠,٣
	نسبة مئوية	٪٦,٢	٪٥	٪٦,٢
مواصلات	الكميات	٩٥٣,٨	١,٢٩٤,٤	١,٣٧٩,٤
	نسبة مئوية	٪١٩	٪٢٠	٪١٩
استهلاك خاص وعام في التجارة	الكميات	٩٢٩,٦	١,٢٦٩,٦	١,٣٧٨,٣
	نسبة مئوية	٪١٨	٪٢٠	٪٢٠
استهلاك غير الطاقة		١٤١,٥	١٦٠,٠	١٢٠,٣
		٪٣	٪٢,٤	٪٢,٥

يلاحظ من الجدول رقم (٣) ان توزيع استهلاك النفط على فروع الاقتصاد المختلفة ، يمكن ان يتلاءم مع النسب التالية في كافة الاعوام :

الكهرباء	٪٣٤ .
الصناعة	٪٢٢ .
الزراعة ، والمياه ، والبناء	٪٦ .
المواصلات البرية والجوية	٪١٩ .

الاستهلاك العام والخاص في فروع التجارة والخدمات ٢٠٪ .

إن مشكلة الاستهلاك الاسرائيلي للنفط ، تزداد من خلال مدى الحاجة اليه أولاً ، ومن خلال الآثار التي تتركها مشكلة النفط العالمية ثانياً ، وتحكم الدول المنتجة في الاستخراج والتوزيع ثالثاً . وان ارتفاع الاسعار ، وخفض الانتاج ، وتحديد الكميات التي تبيعها الدول المنتجة لشركات التوزيع ، وتقلب اسعار العملات الدولية ، تساهم الى حد كبير في زيادة حدة المشكلة للدول التي تستورد كل حاجاتها النفطية مثل اسرائيل . ويكفي ان نذكر انه في عام ١٩٧٩ فقط ، ارتفعت اسعار النفط الخام نحو ٦٠٪ بالنسبة الى الكميات المتعاقد عليها ، وبنسبة ١٠٠٪ بالنسبة الى البيع في السوق الحرة . كما أن دول أوبيك قد قلصت من انتاجها النفطي للتصدير بين ٢٠ ـ ٣٥٪ ، في العام نفسه .